

هل تتجه تركيا إلى تعويم الليرة؟



هوت الليرة التركية 7%، الأربعاء، إلى مستوى قياسي جديد وسط أكبر عمليات بيع للعملة منذ الانهيار التاريخي في عام 2021، في خطوة قال متعاملون إنها «إشارة قوية» على أن أنقرة تسحب دعمها للعملة بما يتيح تداولاً حراً لها

وتتعرض الليرة لضغوط منذ إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان لولاية جديدة في 28 مايو. وهوت إلى 23.17 للدولار بحلول الساعة 10:23 بتوقيت جرينتش الأربعاء، لتتجاوز خسائرها 19% هذا العام

وتدخلت السلطات بشكل مباشر في أسواق العملات الأجنبية؛ إذ لجأت إلى عشرات المليارات من الدولارات من الاحتياطيات للحفاظ على استقرار الليرة معظم هذا العام. ولامس صافي احتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية مستوى قياسياً منخفضاً بلغ 4.4 مليار دولار الشهر الماضي، بعد أن ارتفع الطلب على العملة الأجنبية خلال الانتخابات.

وقال أربعة متعاملين: إن تراجع احتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية والذهب توقّف من الأسبوع الماضي،

وقد يأخذ اتجاهها تصاعدياً مع وجود دلائل على حدوث تغيير في سياسات النقد الأجنبي.

وقال أحد المتعاملين: «هناك حاجة لوضع العديد من اللوائح والقيام بتغييرات كثيرة، لكن الواجهة التي نتجه إليها تزداد وضوحاً كل يوم. نتجه نحو ليرة تحدد قيمتها ظروف السوق

وأعلن أردوغان عن تشكيلة الحكومة الجديدة مطلع هذا الأسبوع، وعين محمد شيمشك - الذي يحظى بتقدير كبير بين المستثمرين الأجانب - وزيراً للمالية. وقال شيمشك بعد تعيينه: إن السياسة الاقتصادية في تركيا تحتاج إلى العودة إلى «أساس منطقي

وتتقرب الأسواق أيضاً تعيين محافظ جديد للبنك المركزي التركي ليحل محل شهاب قاوجي أوغلو الذي قاد عمليات خفض أسعار الفائدة في ظل سياسات أردوغان غير التقليدية

وقال تيم آش من بلوفاي لإدارة الأصول: «أعتقد أننا نشهد تأثير دفع شيمشك (البنك المركزي التركي) نحو انتهاج «سياسة عقلانية

وقال متعامل آخر: إن الليرة تقترب من «المستويات المتوقعة» مع تسجيلها خسائر حادة خلال اليوم، وإن ذلك «سيستمر لبعض الوقت. وأضاف: «الليرة تقترب كل يوم من مستوى لن تحتاج فيه إلى الدعم من الاحتياطي

ويتوقع بعض المحللين تراجع الليرة إلى نطاق بين 25 و28 مقابل الدولار

• العودة إلى السياسات التقليدية

تحت ضغط من أردوغان، الذي يصف نفسه بأنه «عدو» أسعار الفائدة، خفض البنك المركزي سعر الفائدة إلى 8.5% من 19% في عام 2021 لتعزيز النمو والاستثمار. لكن ذلك أثار أزمة قياسية لليرة في ديسمبر/كانون الأول 2021، ودفع التضخم إلى أعلى مستوى في 24 عاماً، وتجاوز 85 في المائة العام الماضي

وتبشر عودة شيمشك - الذي كان وزيراً للمالية، ونائباً لرئيس الوزراء في الفترة من عام 2009 إلى 2018 - إلى الابتعاد عن التخفيضات غير التقليدية في أسعار الفائدة، والتي جرى تطبيقها على الرغم من ارتفاع التضخم، وتسببت في فقد الليرة أكثر من 80% من قيمتها في خمس سنوات

وأفادت وكالة رويترز، الاثنين بأن أردوغان يدرس تعيين حفيظ جاي إركان - وهو مدير مالي كبير في الولايات المتحدة - محافظاً للبنك المركزي. والتقى إركان وزير المالية في أنقرة يوم الاثنين

وسيكون إركان خامس رئيس للبنك المركزي التركي خلال أربع سنوات، بعد أن أقال أردوغان المحافظين السابقين

وتأمل السلطات التركية الآن عودة المستثمرين الأجانب بعد هروبهم بشكل جماعي على مدى سنوات، لكن مراقبي السوق حذروا أن أردوغان تحوّل إلى السياسات التقليدية في الماضي وغير رأيه بعد ذلك بفترة وجيزة

وتخلّت السندات السيادية التركية المقومة بالدولار عن مكاسب حققتها في وقت مبكر ليتم تداولها بسعر منخفض قليلاً خلال اليوم

وقال بول ماكنامارا المدير في «جي إيه إم»: «حتى دون التدخل السياسي، فإن عملية وضع تركيا على مسار مستدام ستكون مضطربة، ومن المرجح أن تنطوي على تخفيض كبير في قيمة العملة وعوائد أعلى

وأضاف: «نعتقد أن القيمة العادلة لليرة ربما تكون أقل 15 في المائة أو نحو ذلك، لكن احتواء انخفاض قيمة العملة دون دعم خارجي كبير سيكون مهمة صعبة للغاية

(رويترز)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024